الفصل الرابع

دروس للحاضر

٤ـ١ مقدمة

أظهرت المناقشة حتى الآن أن السياسات والمؤسسات التى استخدمتها الدول المتقدمة اليوم فى مراحل تنميتها الأولى تختلف اختلافًا ملحوظًا عن السياسات والمؤسسات التى غالبًا ما يُفتَرض أنها قد استخدمتها، والاختلاف أكبر عند المقارنة مع الخطوط السياسية والمؤسسية التى توصى بها [الدول الكبرى ومؤسسات، صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة الحرة وما إلى ذلك...]، أو غالبًا تطلبها من الدول النامية اليوم.

فى القسمين التاليين من هذا الفصل، أُلخِّص الاستنتجات الأساسية من الفصلين الثانى والثالث، كما أناقش ما إذا كان يمكننا حقًا أن نستنتج أن الدفعة الحالية لـ«سياسات جيدة» و«حكومة جيدة» من قِبَل الدول المتقدمة هى فى حقيقة الأمر «ركلٌ للسلم بعيدًا». ثم يتناول القسم ٤ ـ ٤ بعض الاعتراضات المحتملة لحجتى المعروضة (فى هذا الكتاب)، بينما يصل القسم الأخير إلى بعض الاستنتاجات ويوصى بخطوط جديدة فى البحث تبلورت من هذه الدراسة.

٤ـ٢ إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية للتنمية

فى الفصل الثانى، تناولت السياسات التى كانت الدول المتقدمة اليوم تستخدمها فى الماضى خلال مسيرة تنميتها، منذ إنجلترا القرن الرابع عشر إلى الدول الشرق آسيوية المتجهة للتصنيع فى أواخر القرن العشرين

يؤكد نقاشي هذا، وبدرجة مدهشة، صحة الملحوظة التي أثارها ليست منذ ١٥٠ عامًا ـ عندما كان يمكن أن يتفكّه منها الكثيرون ـ أنه خلال جيلين، ستصبح ألمانيا نِدًّا لبريطانيا اقتصاديًا، أو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح الدولة الصناعية الكبرى في العالم. سوف تستخدم كل الدول اللاحقة بالصدارة الاقتصادية سياسات صناعية وتجارية وتكنولوجية فعّالة، وبنمط متكرر، لكي تُحدث نهضتها الاقتصادية ـ وليس فقط باستخدام الحماية بالتعريفة الجمركية كما أشرت عدة مرات لذلك كما كان الحال من قبل زمن «ليست». ربما اختلفت الأدوات السياسية المستخدمة في مثل هذه الجهود الداعمة للنهضة وأصبحت أكثر تنوعًا وتعقيدًا وفعّالية منذ زمن «ليست»، ولكن النمط العام قد ظل سليمًا (عند عقد المقارنة التاريخية).

أيًّا ما كانت الأداة السياسية المستخدمة، فيبدو أن هناك عددًا من المبادئ المشتركة التي تجمع أفراد القائمة الطويلة من صانعي إستراتيجيات التنمية الناجحة، منذ إدوارد الثالث في القرن الرابع عشر، ومرورًا بروبرت والپول وفريدرك الكبير وألكسندر هاميلتون في القرن الثامن عشر، إلى صانعي السياسات في الولايات المتحدة أو ألمانيا أو السويد في القرن التاسع عشر، إلى نظرائهم في شرق آسيا أو فرنسا في القرن العشرين.

كما لاحظ الكثيرون عبر القرون القليلة الماضية، كانت المشكلة المشتركة التي واجهت كل الاقتصادات العابرة للفجوة التنموية، هي أن النقلة النوعية إلى نشاطات ذات قيمة مضافة أعلى، وهي مفتاح التنمية الاقتصادية، لا تحدث بشكل «تلقائي»[١]، هذا لأنه ـ ولأسباب متنوعة ـ توجد فروقات في العائدات الاجتماعية والفردية على الاستثمار في النشاطات عالية القيمة المضافة، أو الصناعات الوليدة في الاقتصادات العابرة للفجوة التنموية.[٢]

بأخذ هذه الفروقات في الاعتبار، يصبح من الضروري إرساء بعض الأساليب لتوزيع المخاطرة المتضمَّنة في مثل هذه الاستثمارات. على عكس الرأي السائد، لا

يتضمن ذلك بالضرورة تدخلات سياسية مباشرة مثل الحماية الجمركية أو الدعم، ولكن يمكن القيام به بإنشاء مؤسسات تستطيع أن تجعل المجتمع يمتص المخاطرة المتضمَّنة فى مثل هذه المشروعات (المزيد عن ذلك فى القسم ٤ ـ ٣)، ولكن الحل المؤسسى مُقيَّد بشكل كبير. أولا: المؤسسات هى بطبعها تجسيد للقواعد العامة، ولذا يمكن أن تكون غير فعّالة فى تحديد وتناول المشكلات المتعلقة بصناعات معينة. ثانيًا، يمكن أن يستغرق لإنشاء مؤسسات جديدة وقتًا طويلاً، كما عرضنا فى الفصل الثالث، ولذا فمن المرجح أن يُقلِّل ذلك من قدرة الدول على التعامل بسرعة مع تحديات جديدة. لذا فإن تدخلاً سياسيًا أكثر تركيزًا وأسرع خُطىً يمكن أن يكون ـ فى حالات كثيرة ـ أفضل من الحلول المؤسسية.

ولكن لا تعنى حقيقة أن تدخل الدولة المباشرة خاصة فى صورة سياسات صناعية وتجارية وتكنولوچية (ITT) هى فى كثير من الأحيان ضرورية لتوزيع المخاطرة المتضمَّنة فى تنمية الصناعات الوليدة، لا تعنى أنه توجد طريقة واحدة للنجاح فى هذه التنمية ـ أى بطريقة الحماية الجمركية.[٣] كما توضِّح مناقشتى فى الفصل الثانى، أنه كانت هناك أدوات سياسية كثيرة ومختلفة مستخدمة لهذا الغرض فى الدول المختلفة، كنتيجة للاختلافات فى درجة تخلفها التكنولوچى والظروف الدولية، وتوافر الموارد البشرية، إلخ.. وبالطبع فإنه حتى داخل الدولة الواحدة يمكن أن تتغير ركيزة تشجع النهضة الصناعية ـ وقد حدث ذلك بالفعل ـ مع تغيُّر الظروف المحلية والدولية. عادة ما كانت الدول الناجحة هى الدول التى استطاعت أن تُوائِم بمهارة تركيز سياساتها مع الظروف المتغيرة.

من المؤكد كذلك أن حقيقة ضرورة استخدام سياسات صناعية وتجارية وتكنولوچية فاعلة لا تعنى أن كل الدول المستخدمة لمثل هذه السياسات قد ضمنت النجاح الاقتصادى. كما نعلم من تجارب دول نامية مختلفة خلال فترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]، يرتبط نجاح هذه السياسات ارتباطًا دقيقًا بالصورة التفصيلية لهذه السياسات من جهة، وبقدرة وعزيمة الدولة فى تطبيقها لهذه السياسات من جهة أخرى[٤].

تبدو الصورة المتبلورة من هذا البحث التاريخى واضحة بما فيه الكفاية. فى سعيها للحاق بالاقتصادات الرائدة، استخدمت الدول المتقدمة اليوم سياسات صناعية وتجارية وتكنولوجية تدخُّلية من أجل تشجيع صناعاتها الوليدة. ربما اختلفت صور وركائز هذه السياسات باختلاف الدول، ولكن لا سبيل لنكران أنها قد استخدمت مثل هذه السياسات.

بالنظر إلى الأوضاع النسبية (أى مع الأخذ فى الاعتبار فجوة الإنتاجية مع الدول الأكثر تقدماً)، كان الكثير منها يقوم بحماية صناعاته بدرجة أكبر مما قامت وتقوم به الدول النامية حاليًّا.

إذا كان هذا هو الحال، فإن مجموعة السياسات الموصَى بها المسماة بـ «السياسات الجيدة»، والتى تُعظِّم من شأن فوائد التجارة الحرة، وسياسات عدم التدخل (Laissez Faire)، تبدو فى تعظيمها هذا متناقضة مع التجربة التاريخية. باستثناء واحد أو اثنين (مثل هولندا وسويسرا)، لم تنجح الدول المتقدمة اليوم على أساس مجموعة سياسات من النوع السابق ذكره. إن السياسات التى استخدمتها للوصول إلى ما هى فيه الآن ـ أى السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوجية الفاعلة ـ هى بالضبط السياسات التى تقول الدول المتقدمة اليوم أنه يجب ألا تستخدمها الدول النامية لآثارها الانتكاسية على التنمية الاقتصادية.

إذًا فهل توصى الدول المتقدمة ومؤسسات (IDPE) التى تتحكم فيها هذه الدول، بسياسات تراها مفيدة لنفسها بدلاً من كونها مفيدة للدول النامية؟ هل هناك أى وجه شبه بين هذا وبين الدفعة البريطانية فى القرن الثامن عشر للتجارة الحرة أمام سياسات الحماية فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى التى كانت وقتئذ تحاول اللحاق بها؟ هل من المنصِف القول بأن اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى تُقيِّد قدرة الدول النامية على تبنّى سياسات صناعية وتجارية وتكنولوجية فاعلة هى مجرد نسخة حديثة ومتعددة الأطراف من «الاتفاقيات غير المتكافئة» التى فرضتها بريطانيا ودول أخرى متقدمة اليوم على الدول نصف

المستقلة؟ بصيغة أخرى، هل تقوم الدول المتقدمة بـ «ركل السلم بعيداً»، ذلك السلم قامت بالصعود عن طريقه إلى قمة لا تستطيع الدول النامية اللحاق بها إلا عليه؟ الإجابة على هذه الأسئلة هى، للأسف، نعم.

الطريقة الوحيدة الممكن من خلالها للدول المتقدمة أن ترد الاتهام بأنها «تركل السلم بعيداً» هى أن تقول أن السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوچية الفعّالة التى طبقتها فى السابق والتى كانت مفيدة للتنمية الاقتصادية لم تعد كذلك لأن «الزمان قد تغير». أى أنه يمكن القول أن «السياسات الجيدة» بالأمس يمكن ألا تكون «السياسات الجيدة» اليوم.

بعيداً عن ندرة الأسباب المقنعة لكون الأمر كذلك،(٥) فإن تاريخ النمو الضعيف للدول النامية خلال العقدين الأخيرين، يوحى بأن هذا الدفاع يتعذر الدفاع عنه هو نفسه. خلال هذه الفترة، مرّت غالبية الدول النامية بـ «إصلاحات سياسية» وطبقت سياسات «جيدة» ـ أو على الأقل «أفضل» مما كان يُفتَرض أن يساعد على النمو، كانت النتائج مخيِّبة جداً للآمال.

الحقيقة المجرَّدة هى أن «الإصلاحات السياسية» الليبرالية الجديدة، لم تستطع تحقيق غايتها أو وعدها الرئيسى ـ أى التنمية الاقتصادية. عندما تم تطبيقها قيل لنا أنه بينما يمكن لهذه «الإصلاحات» أن تزيد من عدم المساواة على المدى القصير وربما المدى الطويل أيضًا، فإنها سوف تودى إلى نمو سريع وسوف تنتشل الجميع فى نهاية الأمر (من التخلف) بأكثر فعّالية من السياسات التدخلية فى سنوات ما بعد الحرب [العالمية الثانية]. تُظهِر بيانات العقدين الأخيرين أنه لم يتحقق من هذا الوعد سوى الجزء الضار منه. لقد زادت عدم المساواة كما كان مُتنبَّئًا، ولكن تسارع النمو الموعود لم يحدث أبداً. فى الواقع، لقد تباطئ النمو بدرجة ملحوظة خلال العقدين الماضيين، خاصة فى الدول النامية، وذلك عند المقارنة مع فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م، عندما كانت السياسات «السيئة» هى السائدة.

بالاستناد إلى البيانات التى قدمها وايسبروت وآخرون عن الـ ١١٦ دولة (المتقدمة والنامية) المجموع لها البيانات، زاد متوسط إجمالى الناتج المحلى للفرد بمعدل ٣,١ فى المائة سنويًّا فيما بين عامى ١٩٦٠و١٩٨٠م، بينما زاد بمعد ١,٤ فى المائة سنويًّا فيما بين عامى ١٩٨٠و٢٠٠٠م. لم يزد معدل النمو فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى بأكثر من ٠,١ فى المائة إلا فى ١٥ دولة من ١١٦ فى العينة، منها ١٣ دولة من ٨٨ نامية[٦][٧].

لنكون أكثر دقة، فاستنادًا إلى وايسبروت وآخرون، زاد إجمالى الناتج المحلى للفرد بمعدل ٢,٨ فى المائة سنويًّا فى دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م، بينما لم يزد هذا المعدل فيما بين عامى ١٩٨٠,١٩٩٨م عن ٠,٣ فى المائة سنويًّا. كذلك فقد انخفض إجمالى الناتج المحلى للفرد بمعدل ١٥ فى المائة (أى نقص بمعدل ٠,٨ فى المائة سنويًّا) فى دول جنوب الصحراء فى إفريقيا بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٨م، بينما كان قد زاد ٣٢ فى المائة فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م (أى بمعدل ١,٦ فى المائة سنويًا). أما عن البيانات للاقتصادات الشيوعية سابقًا («الاقتصادات الانتقالية») ـ فباستثناء الصين وڤييتنام، واللتان لم تتبعا التوصيات الليبرالية ـ فهى أكثر إثارة للكآبة. يشير ستيجليتز إلى أنه من بين الاقتصادات الـ ١٩ الانتقالية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤييتى السابق[٨]، كان الناتج المحلى الإجمالى لپولندا فى عام ١٩٩٧م هو الوحيد الى زاد عن مثيله فى عام ١٩٨٩م، السنة التى بدأت فيها العملية الانتقالية. ومن بين الدول الـ ١٨ المتبقية، كان متوسط الناتج المحلى الإجمالى للفرد فى عام ١٩٩٧م فى أربع دول (چورچيا وأذربيجان ومولدوڤيا وأوكرانيا، أقل من ٤٠ فى المائة من مثيله عام ١٩٨٩م. وفى خمس دول فقط (رومانيا وأوزبكستان وجمهورية التشيك والمجر وسلوڤاكيا) كان متوسط الناتج المحلى الإجمالى للفرد فى عام ١٩٩٧م أكثر من ٨٠ فى المائة من مثيله عام ١٩٨٩م.

إذًا فهناك «تناقض عقلى» ظاهر ـ على الأقل إذا كنت اقتصادى يدعو لليبرالية الجديدة. لقد نمت كل الدول، وخاصة الدول النامية، بمعدل سريع عندما كانت

تستخدم السياسات «السيئة» خلال فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م، على الأقل معدل أسرع بكثير من المعدل الذى تمت به عندما أصبحت تستخدم«السياسات الجيدة» خلال العقدين التاليين. الحل الواضح لهذا التناقض الظاهر هو قبول أن السياسات التى يُفترَض أنها سياسات «جيدة» هى فى الواقع ليست مفيدة للدول النامية، بل أن السياسات «السيئة» يُرجَّح أنها ستكون سياسات جيدة إذا تم تطبيقها بفعالية.

المثير فى الموضوع هو أن هذه السياسات «السيئة» هى السياسات نفسها ـ بالتقريب ـ التى طبقتها الدول المتقدمة اليوم عندما كانت هى نفسها دولاً نامية. بأخذ ذلك فى الاعتبار، نَخلُص إلى أن الدول المتقدمة اليوم، بتوصيتها بهذه السياسات التى يُفترَض أنها «جيدة»، هى فى الحقيقة «تركل السلم بعيداً»، السلم الذى تسلقته هى حتى القمة.

٤ـ٣ إعادة النظر فى تطوير المؤسسات

إن موضوع تطوير المؤسسات أو (عملية التنمية المؤسسية)، وكذلك الدور الذى تلعبه فى التنمية الاقتصادية إجمالاً، هو موضوع لم يتم فهمه واستيعابه بدرجة كبيرة. برغم أننا نحتاج إلى مزيد من البحث حول دور المؤسسات فى التنمية الاقتصادية لكى نصل إلى استنتاجات أكثر يقينية ـ وهو شىء يخرج عن نطاق هذا الكتاب ـ إلا أننا نستخلص من الفصل الثالث النقاط التالية.

إن غالبية المؤسسات التى يُوصَى بها للدول النامية كجزء من حزمة «الحكومة الجيدة» هى فى حقيقة الأمر نتيجة أكثر منها سببًا فى التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة اليوم. وليس العدد «الضرورى» منها حقًا للدول النامية اليوم وهل هى ضرورية من وجهة نظر مؤسسات (IDPE)، إلى درجة أنها يجب فرضها على هذه الدول من خلال ضغوط خارجية ثنائية ومتعددة الأطراف؟

فوق ذلك، حتى عندما نَقْبَل أن مؤسسات معينة هى مؤسسات «جيدة» أو حتى «ضرورية»، فإننا يجب أن نكون حريصين على تحديد أشكالها بدقة. فى الفصل الثالث، أظهرت أنه هناك جدال بالنسبة لكل مؤسسة تقريبًا حول الشكل

الذى ينبغى أن تكون عليه. أى أنواع البيروقراطية مفيد للتنمية؟ إلى أى مدى يجب على أنظمة حقوق الملكية أن تذهب فى حمايتها لحقوق الملكية القائمة؟ إلى أى درجة يجب على قانون الإفلاس أن ينحاز إلى المدينين؟ إلى أى درجة يجب أن يكون البنك المركزى مستقلاً؟ ويمكن أن نسأل الكثير من هذه الأسئلة. ولكن تقرير أى تنويعة بالضبط من أية مؤسسات بالضبط هى ضرورية لأى نوع من الدول هو أمر يخرج عن نطاق هذا الكتاب. ولكنى آمل أن يكون نقاشى فى الفصل الثالث قد أظهر أن الرأى السائد حاليًّا أنه هناك مجموعة واحدة فقط من مؤسسات «الممارسات الأفضل» (والتى تعنى عادة مؤسسات أنجلوأمريكية) وأنه يجب على الجميع تبنيها، هو رأى مُشكِل بدرجة عالية.

ولكن يجب ألا يُفهَم من قولى بأن الكثير من المؤسسات الموصَى بها حاليًّا فى معالجة «الحكومة الجيدة» ربما لا تكون ضرورية ولا حتى مفيدة للدول النامية حاليًا، أننى لا أقول أن المؤسسات غير مهمة. أو أن الدول النامية لا تحتاج إلى تحسينات فى مؤسساتها. على العكس، بل يبدو أنه كانت هناك صلة عبر التاريخ بين التحسينات فى جودة المؤسسات وبين مستويات تطور أفضل لها، وهى ملحوظة يمكن توكيد صحتها بسهولة بالدلائل التاريخية والمعاصرة.

كما نرى من الجدول ٤ ـ ١، فقد كانت معدلات متوسط نمو دخل الفرد سنويًا فى الدول الـ ١١ المتقدمة اليوم الموجود عنها بيانات فى فترة ١٨٢٠ ـ ١٨٧٥م ما بين ٠,٦ فى المائة (إيطاليا) و٢ فى المائة (أستراليا)، مع متوسط غير موزون ومتوسط عدد (median) قيمة كل منهما ١,١ فى المائة. يُظهِر الجدول أيضًا أنه بين عامى ١٨٧٥ و١٩١٣م، تراوحت معدلات نمو متوسط الدخل بين ٠,٦ فى المائة (أستراليا) و٢,٤ فى المائة (كندا)، مع متوسط غير موزون قيمته ١,٧ فى المائة ومتوسط عددى قيمته ١,٤ فى المائة. بالأخذ فى الاعتبار أن الدول المتقدمة اليوم قد قامت بتنمية كبيرة فى مؤسساتها منذ منتصف القرن التاسع عشر (راجع القسم ٣ ـ ٣ ـ ١ من الفصل الثالث)، فمن المعقول جدّا أن جزءًا على الأقل من هذا التسارع فى النمو كان نتيجة لتحسينات فى جودة هذه المؤسسات.

كما يُبيِّن الأداء الاقتصادى المتميز جدّا للدول المتقدمة اليوم خلال الفترة المسماة بـ «العصر الذهبى للرأسمالية (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣م)» عند المقارنة مع الفترات السابقة واللاحقة، أهمية المؤسسات فى توليد النمو الاقتصادى والاستقرار. خلال العصر الذهبى، نما متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة اليوم بمعدل ٣ ـ ٤ فى المائة سنويا، بالمقارنة مع المعدل ١ ـ ٢ فى المائة سنويًّا فى العصر السابق (انظر الجدول ٤ـ ١) وكذلك المعدل ٢ ـ ٢,٥ فى المائة سنويًّا الذى كان سائداً بعد نهايته (انظر الجدول ٤ ـ ٣). استناداً إلى القيم التقريبية لماديسون (١٩٨٩م)، نما متوسط دخل الفرد فى أكبر ١٦ دولة متقدمة اليوم بمعدل (٣,٨ فى المائة سنويًّا خلال تلك الفترة، وكذلك بلغت دولاً منها معدلات نمو لم تكن فى الحسبان مثل اليابان (٨ فى المائة) وألمانيا والنمسا (٤,٩ فى المائة لكل منهما) وإيطاليا (٤,٨ فى المائة)[٩]. ينسب أغلب النقاد «العصر الذهبى» للدول المتقدمة اليوم إلى استحداث مؤسسات أفضل بعد الحرب العالمية الثانية، مثل مؤسسات الميزانية الفاعلة (الكينرية)، وأنظمة الخدمة الاجتماعية المتكاملة، وضوابط أكثر حزمًا لسوق المال، ومؤسسات للتفاوض حول الأجور، ومؤسسات تنسيق الاستثمار وفى بعض حالات الصناعات المؤمَّمة (خاصة فى فرنسا والنمسا). من المتفق عليه على نطاق واسع، أن هذه المؤسسات قد ساعدت الدول المتقدمة اليوم على النمو بسرعة بتوفير استقرار فى نواحى الاقتصاد الكلى والنواحى المالية، وتوزيع أفضل للموارد المتاحة وسلام اجتماعى أكبر[١٠].

يظهر من المقارنة بين نسبة نمو الدول المتقدمة فى الزمن الماضى، مع نسب النمو للدول النامية خلال فترة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) رؤى هامة عن العلاقة بين السياسات والمؤسسات وبين النمو الاقتصادى.

إننى أجادل أن الدول النامية كانت قادرة على النمو بمعدل أسرع فى المرحلة الأولى لفترة ما بعد الحرب (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م) عن الدول المتقدمة اليوم فى مراحل مماثلة من مراحل التنمية، جزئيًّا لأنها كان لديها مؤسسات أفضل بكثير مما كان لدى الأخيرة فى الفترة المقابلة (راجع القسم ٣ ـ ٣ ـ ٣ فى الفصل الثالث).[١١] يُبيِّن الجدول ٤ ـ ٢ أنه خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م، نما متوسط دخل الفرد فى

الجدول ٤ـ١

معدلات نمو متوسط دخل الفرد سنويًّا فى الدول المتقدمة اليوم فى الزمن الماضى

	١٨٢٠ـ١٨٧٥م (فى المائة)	١٨٧٥ـ١٩١٣م (فى المائة)
أستراليا	٢,٠	٠,٦
النمسا	٠,٨	١,٥
بلچيكا	١,٤	١,٠
كندا	١,٢	٢,٤
الدنمارك	٠,٩	١,٦
فنلندا	٠,٨	١,٥
فرنسا	١,١	١,٢
ألمانيا	١,٢	١,٥
إيطاليا	٠,٦	١,٣
هولندا	١,١	٠,٩
النرويج	٠,٧	١,٢
السويد	٠,٨	١,٤
المملكة المتحدة	١,٣	١,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٣	١,٩
المتوسط غير الموزون	١,١	١,٧
المتوسط العددى (median)	١,١	١,٤

المصدر: محسوب فى ماديسون ١٩٩٥م.

الجدول ٤ـ٢

معدل نمو متوسط دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى فى الدول النامية

	١٩٦٠ـ١٩٧٠م (فى المائة)	١٩٧٠ـ١٩٨٠م (فى المائة)	١٩٦٠ـ١٩٨٠م (فى المائة)
الدول منخفضة الدخل	١ر٨	١ر٧	١ر٨
جنوب الصحراء الكبرى فى إفريقيا	١ر٧	٠ر٢	١ر٠
آسيا	١ر٨	٢ر٠	١ر٩
الدول متوسطة الدخل	٣ر٥	٣ر١	٣ر٣
شرق آسيا ومنطقة الهادى	٤ر٩	٥ر٧	٥ر٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢ر٩	٣ر٢	٣ر١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١ر١	٣ر٨	٢ر٥
جنوب الصحراء الكبرى فى إفريقيا	٢ر٣	١ر٦	٢ر٠
جنوب أوروبا	٥ر٦	٣ر٢	٤ر٤
كل الدول النامية	٣ر١	٢ر٨	٣ر٠
الدول الصناعية	٣ر٩	٢ر٤	٣ر٢

المصدر: البنك الدولى ١٩٨٠م، ملحق الجزء الأول.

ملحوظة: بيانات عامى ١٩٧٩و١٩٨٠م ليست نهائية، ولكن تقديرات تقريبية للبنك الدولى. بالأخذ فى الاعتبار أن هذه التقديرات كان يُفترَض أن تكون متفائلة، فالقيم الفعلية للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠م ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م كانت أقل قليلاً من المبينة فى هذا الجدول

الدول النامية اليوم بمعدل ٣ فى المائة سنويًّا تقريبًا. هذا المعدل أكبر بكثير من معدل نمو الدول المتقدمة اليوم خلال «قرن تنميتها» (١٨٢٩ ـ ١٩١٣م) الظاهر فى الجدول ٤ ـ ١؛ عندما كان متوسط معدلات النمو فى الدول المتقدمة اليوم فى حدود ١ ـ ١,٥ فى المائة سنويًّا.

كل البيانات عاليه توحِى بأن تحسين جودة مؤسسات الدول النامية عامل مهم فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى والتنمية ولكن هناك مؤهلان لا بد من توافرهما.

أولاً: فى الجهاد من أجل تحسين المؤسسات فى الدول النامية، يجب علينا أن نقبل أنها عملية طويلة، وأنه يجب أن نكون أكثر صبراً خلال القيام بها. تبين المناقشة فى الفصل الثالث أن الأمر قد استغرق من الدول المتقدمة اليوم عقوداً، إن لم يكن قرونًا، حتى تُنشِئ وتُطوِّر المؤسسات، وأنه كان هناك الكثير من الانتكاسات خلال هذه العملية. من هذا المنظور تصبح الفترة الانتقالية لمدة ٥ ـ ١٠ سنوات ـ وهى الفترة التى تُعطَى حاليًّا للدول النامية للوصول بمؤسساتها إلى «المستويات العالمية» فترة غير كافية على الإطلاق. بل ومع كون مؤسسات الدول النامية اليوم أكثر تبلوراً بالفعل مما كانت عليه الدول المتقدمة اليوم فى الأطوار المماثلة من التنمية، فإن مطالبة هذه الدول بإنشاء مجموعة كبيرة جديدة من المؤسسات ذات «المستوى العالمى» فى فترات قصيرة يبدو أنه مطلب غير واقعى. لا يعنى هذا بالطبع أن الدول النامية يجب أن تتبنى المواصفات المؤسسية للقرن الماضى (التاسع عشر). ولا يجب كذلك أن يجعل ذلك الدول المتقدمة تقبل أى حجة من نوع «نحن لسنا جاهزون» بعد، تُقدِّمها حكومات الدول النامية (سيأتى المزيد عن ذلك لاحقًا فى القسم ٤ ـ ٤). ولكن من الواضح أنه يجب أن يكون هناك تقديراً أكبر (أو أدق) للسرعة ـ أو البطء ـ الذى يمكن تحقيق التنمية المؤسسية به فى الدول النامية.

المؤهل الثانى الذى أود عرضه، هو أن المؤسسات «الجيدة» تؤدى إلى النمو فقط عندما تكون تحتضن لسياسات «جيدة». كما يمكن للقارئ أن يستنتج، فعندما أقول سياسات «جيدة» هنا، فأنا أعنى السياسات التى كانت غالبية الدول المتقدمة

اليوم تُطبِّقها عندما كانت نامية، وليس السياسات التى يُوصَى بها اليوم للدول النامية. الحقيقة هى أنه، بالرغم من التحسينات المستمرة، وربما المتسارعة، فى جودة مؤسساتها، فقد مرَّت الدول النامية اليوم بتباطؤات فى النمو خلال العقدين الأخيرين (راجع القسم ٤ ـ ٢). من وجهة نظرى، كان ذلك لأن قدرة هذه الدول على تطبيق السياسات «الجيدة حقًا» كانت مُعطَّلة كنتيجة لـ «الإصلاحات السياسية» التى طبقتها خلال هذه الفترة.

يُوضِّح الجدول ٤ ـ ٣ أن متوسط معدل نمو دخل الفرد فى الدول النامية قد انخفض من حوالى ٣ فى المائة سنويًا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م (راجع الجدول ٤ ـ ١) إلى ١٫٥ فى المائة سنويًا خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩م.[١٢] المعدل الأخير هو فعليًا معدل النمو الذى حققته الدول المتقدمة اليوم خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (١٨٧٥ ـ ١٩١٣م) عندما كانت مُكبَّلة بظروف مؤسسية أسوأ مما تختبرها الدول النامية اليوم (راجع الجدول ٤ ـ ٢). المجموعتان الوحيدتان اللتان حققتا معدلات نمو أعلى من هذا المستوى خلال تلك الفترة كانتا شرق آسيا (ومنطقة الهادى) وجنوب آسيا، واللتان تحتل غالبيتهما الصين والهند على التوالى.

المثير فى الموضوع هو أن كلا الدولتين معرض دائمًا للتوبيخ من قِبَل مؤسسات (IDPE) بسبب الجودة السيئة لمؤسساتهما وسياساتهما. إذا كنا قد استبعدنا هاتيّن الدولتين من حسابنا لمتوسط الدول النامية، لكنا قد حصلنا على معدل نمو أقل بكثير.[١٣]

لذا يبدو من المعقول القول بأنه خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م، نمت الدول النامية حاليًا بمعدلات أسرع بكثير مما نمت به الدول المتقدمة اليوم فى الأطوار المماثلة من التنمية وذلك لأنه كان مسموحًا لها (الدول النامية) بتبنى سياسات «سيئة». ويرجع الفضل فى ذلك جزئيًا إلى الأساس المؤسسى الأفضل نسبيًا للدول النامية بالمقارنة بالأساس المثيل للدول المتقدمة اليوم فى أطوارها السابقة المماثلة [للدول النامية اليوم]. ولكن مع توقف هذه السياسات منذ ثمانينيات القرن العشرين، لم تكن مؤسسات أفضل ـ ويُفترَض أنها آخذة فى التحسن ـ كافية

الجدول ٤ـ٣

معدل نمو متوسط دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى

فى الدول النامية خلال عصر «الإصلاح المؤسسى»

	١٩٨٠ـ١٩٩٠م	١٩٩٠ـ١٩٩٩م	١٩٨٠ـ١٩٩٩م
الدول النامية	١,٤	١,٧	١,٥
شرق آسيا ومنطقة الهادى	٦,٤	٦,١	٦,٣
أوروبا وآسيا الوسطى	١,٥	– ٢,٩	– ٠,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبى	– ٠,٣	١,٧	٠,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	– ١,١	٠,٨	– ٠,٢
جنوب آسيا	٣,٥	٣,٨	٣,٦
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	– ١,٢	– ٠,٢	– ٠,٧
الدول المتقدمة	٢,٥	١,٨	٢,٢

ملحوظات: البيانات من تقرير **البنك الدولى ٢٠٠١م**. القيم تقريبية، حيث تم احتسابها بخصم معدلات نمو السكان من معدلات نمو إجمالى الناتج المحلى. توجَّب عمل ذلك لأن البنك الدولى قد توقف عن طبع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لـ ١٠ سنوات منذ تقريره **تقرير تنمية العالم** عام ١٩٩٨م. للبيانات الخاصة أنظر صفحة ٣٤ من ذلك التقرير.

للسماح لها بالقيام بأداء أفضل مما قامت به الدول المتقدمة اليوم فى المراحل الأولى من التنمية، وليس حتى التحسن بأكثر من معدلات نفس هذه الدول النامية فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م.(١٤)

ماذا يعنى كل ذلك فيما يخص حجة «ركل السلم بعيداً»؟ إننى أتفق مع أنه إذا تمت الضغوط الدولية للتحسينات بطريقة واقعية ومع اجتماعها مع السياسات الصحيحة، فإنه يمكن لها أن تلعب دوراً إيجابيًّا فى عملية التنمية. ولكن الدفعة الحالية للتحسينات المؤسسية فى الدول النامية لا تتم بهذه الطريقة، ومن المرجَّح لها أن ينتهى بها الأمر كعملية أخرى من عمليات «ركل السلم».

إن الدول المتقدمة اليوم، بمطالبتها للدول النامية بمستويات مؤسسية لم تصل إليها هى نفسها أبداً فى الأطوار المماثلة من التنمية، هو فى حقيقة الأمر ازدواجية فى المعايير وإلحاقٌ بالضرر بالدول النامية بفرض مؤسسات عليها لا تستطيع تحمل أعبائها ولا تحتاج إليها.(١٥) مثلاً، سوف يحتاج إقامة مؤسسات حقوق ملْكية وحكم شئون الشركات بـ«مواصفات عالمية» إلى أن تُدرِّب الدول النامية (أو حتى تستأجر من الخارج) جيشًا كبيراً من المحامين والمحاسبين المؤهلين على مستوى عالميّ. سوف يعنى ذلك توافر أموالٍ أقل (من أموالها أو أموال المانحين) للإنفاق على تدريب المعلِّمين أو المهندسين الصناعيين، والذى قد يكون أكثر ضرورية فى طور التنمية الذى تمر فيه هذه الدول. بهذا تكون الدول المتقدمة اليوم «تركل السلم بعيداً» ليس فيما يتعلق بالسياسات، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالمؤسسات.

ولكن الصورة فيما يتعلق بالمؤسسات أكثر تعقيداً مما يتعلق بالسياسات. على عكس حالة السياسات، يمكن لكثير من المؤسسات الموصَى بها أن تعود بالفائدة على الدول النامية، بالرغم من أن شكل هذه المؤسسات هو عامل حاسم فى هذا الموضوع. ولكن هذه الفوائد المحتملة لا يمكن أن تتحقق إلا باجتماعها مع السياسات «الصحيحة». كما أن هناك أيضاً تكاليف حقيقية للتحسينات المؤسسية. لذلك فإن تحول الحملة من أجل «المؤسسات الجيدة» إلى عملية «ركل للسلم» من عدمه يعتمد كثيراً على الأشكال والجودة المحدَّدة للمؤسسات المطالَب

بهـا، وعلى السـرعـة التى يُتـوَقَّع أن يتـم الاسـتـجـابة بهـا لهـذه المطالب. على كـلا الصعيدين، لا يبدو أن الدفعة الحالية من أجل الإصلاح المؤسسى هى عمل إيجابى بالنسبة للدول النامية.

٤ ـ ٤ اعتراضات محتملة

هناك على الأقل ثلاثة اعتراضات يمكن إثارتها ضد حجتى فى هذا الكتاب الأول، ولعله أكثرها بروزاً، هو حجة أن الدول النامية تحتاج إلى تبنى سياسات ومؤسسات تُوصِى بها الدول المتقدمة شاءوا أم أبوا، لأن هكذا الدنيا، القوى يُصدِر التوجيهات والضعيف يتبعها.

من ناحية، من الصعب إنكار قوة هـذه الحجـة. بالفعـل إن نقـاشى فى القسم ٢ ـ ٣ من الفصل الثانى عن أساليب «زيادة الفجوة» التى استخدمتها الدول المتقدمة اليوم فى الأيام الخوالى (مثل الاستعمار، والاتفاقيات غير المتكافئة، وحظر تصدير الماكينات) هى سند كافٍ لدعم هذه الحجة. هناك أيضًا الكثير من الدلائل أنه حتى فى العصر الحالى، عندما لا يصبح الاستعمار والاتفاقيات غير المتكافئة مقبولين، فإن الدول المتقدمة تستطيع أن تكون ذات تأثير كبير على الدول النامية. تستخدم الدول المتقدمة اليوم تأثيرها المباشر فى العلاقات الثنائية عن خلال المنح والسياسات التجارية؛ كما تحافظ على تأثيرها الإجمالى على الدول النامية. كما أن لديها نفوذًا أكبر من حجمها فى عمل المنظمات الدولية العديدة، بما فيها حتى طريقة منظمة التجارة العالمية الظاهرة «الديمقراطية»، والتى تُدار بمبدأ دولة واحدة ـ صوت واحد (على غير نظام الأمم المتحدة، والتى يملك الأعضاء الدائمون فيها حق النقض (الڤيتو) ـ أو البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، واللذان يتناسب فيهما وزن الصوت مع حصة رأس المال). بل وقد زاد على ذلك أنه خلال العقدين الأخيرين بالتقريب كان لانهيار الاتحاد السوڤييتى، والذى كان يمثل كتلة مُعادِلة لقوة الدول المتقدمة، وأيضًا لتراجع ما أطلق عليه «حركة عدم الانحياز» بين الدول النامية، دور فى إضعاف قدرة الدول النامية على التفاوض.

ولكن من ناحية أخرى؛ فإن حجة أن الدول النامية يجب أن تتبع «القواعد الجديدة» للاقتصاد العالمى لأن ذلك هو ما تريده الدول المتقدمة، هى ليست فى صلب الموضوع. ما أقوله بالضبط هو أن هذه «القواعد الجديدة» يجب تغييرها. أننى أتفق مع أن فرصة تغيير هذه القواعد فى المستقبل القريب ضئيلة، ولكن هذا لا يعنى أن ذلك مبرر وجيه لعدم التناقش حول كيفية تغييرها.

إذا اعتقدنا أن هذه القواعد تحتاج إلى تغيير، فإننا يجب أن نتحاور حول أفضل طريقة لتحقيق ذلك، وذلك بغض النظر عن ضآلة فرصة التغيير. بتحديده، يهدف هذا الكتاب إلى المساهمة فى هذا الحوار بتحديده «للقواعد» التى تقدَّمت بها الدول المتقدمة.

الاعتراض الثانى المحتمل هو القول أن السياسات والمؤسسات التى توصى بها مؤسسات (IDPE) للدول النامية يجب تبنيها لأنها هى ما يريده المستثمرون الدوليون. يمكن القول أن قبول الدول النامية لـ«هذه القواعد الجديدة» أو حتى كون مؤسسات (IDPE) مستعدة لتغييرها أم لا، كل ذلك غير ذى صلة بالموضوع لأنه فى عصر العولمة هذا، المستثمرون الدوليون هم من يصدر التوجيهات. فالدول التى لا تتبنى السياسات ولا المؤسسات التى يريدها المستثمرون الدوليون، كما يقال، سوف يتجنبها المستثمرون وتُعانى نتيجة لذلك.

ولكن هناك ثغرات كثيرة فى هذه الحجة. أولاً: ليس واضحًا إذا ما كان المستثمرون الدوليون يهتمون بالضرورة بهذه الدرجة بالسياسات والمؤسسات التى تدعو إليها مؤسسات (IDPE). مثلاً، لقد استطاعت الصين اجتذاب حجم هائل من الاستثمارات الأجنبية بالرغم من انتشار ما يطلق عليه حاليًّا «سياسات سيئة». يوحى هذا بأن ما يريده المستثمرون حقًا كثيراً ما يكون مختلفًا عما يقولون أنهم يريدون، أو ما تقول مؤسسات (IDPE) أنها تريده ـ ومن أبرز الأمثلة على ذلك الديمقراطية ودولة القانون؛ حيث تؤكد الدراسات العملية أن غالبية المتغيرات المؤسسية أقل أهمية بكثير عند اتخاذ قرارات الاستثمار الدولى من عوامل مثل حجم السوق ومعدل نموه.(١٦)

ثانيًا: حتى لو كان الاتساق مع المواصفات الدولية فى السياسات والمؤسسات ليؤدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبى، فإن الاستثمار الأجنبى لن يكون العنصر الرئيسى فى أساليب نمو غالبية الدول. بعبارة أخرى، يجب حساب القيمة المتوقعة لسياسة أو مؤسسة فى بلد ما على أساس ما سوف تقوم به (السياسة أو المؤسسة) لتطوير التنمية الداخلية أكثر مما سوف يكون رأى المستثمرين فيها. يُوضِّح هذا الكتاب أن كثير من المؤسسات التى يدعو إليها أنصار إطار «الحكومة الجيدة» قد لا تكون ضرورية للتنمية. بعض هذه المؤسسات (مثل حماية حقوق ملكية معينة) قد لا يكون حتى مفيداً للتنمية. يمكن لبعض هذه المؤسسات أن تضر أكثر مما تنفع، خاصة عند الأخذ فى الاعتبار تكاليف إنشائها واستمراريتها، وحتى لو نتج عنها استثمارات أجنبية أعلى قيمة.

ثالثًا: خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات، سوف أقول أنه حتى لم تم استحداث مؤسسات جيدة «معينة» تحت ضغوط عالمية، فربما لا تؤدى إلى النتائج المرجَّوة إذا لم يتم تفعيلها بقوة. من الممكن القول أننا يجب أن نُرحِّب بدرجة معينة من الضغوط الأجنبية فى المواقف التى تقاوم فيها حكومات الدول النامية استحداث مؤسسات معية «ذات تكلفة محتملة» ومتوافقة بشكل واضح مع القيم السياسية والثقافية فى المجتمع. ولكننا يجب أيضًا أن ندرك أن استحداث مؤسسات فى دول غير «مستعدة» لتلقيها قد يعنى أن هذه المؤسسات لن تؤدى وظائفها بشكل جيد، أو ربما يمكن أن تتلاشى بكاملها. من الأمثلة على ذلك الديمقراطيات التى تلاشت بفعل انقلابات عسكرية أو التزوير الانتخابى أو شراء الأصوات، أو ضرائب الدخل التى يتهرب منها الأثرياء، بشكل منتظم وظاهر للعيان. سوف يكون هناك أيضًا مشكلات فى التغيرات المؤسسية المفروضة من الخارج بدون «ملكية محلية»، كما يُطلق عليها من المختصين. إذا كان هذا هو الحال، فسوف يدرك المستثمرون الدوليون ذوو الألباب أن امتلاك مؤسسات معينة على الورق ليس مثل امتلاكها فعليًا، مما يعنى أن الاستحداث الرسمى للمؤسسات ذات «المواصفات العالمية» سوف يكون ذا أثر ضئيل على جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب.

رابعًا: طالما أن المؤسسات الدولية لسياسات التنمية (IDPE) قادرة على التأثير على الطريقة التى يتم فيها تعريف «السياسات الجيدة» و«المؤسسات الجيدة»، وكذلك تفسيرها وتشجيعها، فسوف تكون هناك فائدة من النقاش حول أى سياسات ومؤسسات يجب المطالبة بها من أى دولٍ نامية. إن حجة «اتبع العُرْف العالمى وإلا فإن دولتك ستتلاشى» تفترض أن مؤسسات (IDPE) هى مراوح هوائية تتبع رياح مشاعر المستثمرين الدوليين، ولكن فى واقع الأمر فإن هذه المؤسسات يمكن أن تحدد، وهى تحدد فعلاً إلى حد كبير، قوة الضغط لأى سياسات وأى مؤسسات.

الاعتراض الثالث على حجتى، والذى يتعلق بصفة خاصة بمسألة تطوير المؤسسات، هو أن «المواصفات الدولية» للمؤسسات قد ارتفع مستواها خلال القرن الأخير، لذا فلا يجب أن تتخذ الدول النامية حاليًّا الدول المتقدمة اليوم كيفما كانت منذ ١٠٠ أو ١٥٠ سنة أسوة لها.

يجب أن أصرح أننى أتفق بكل جوارحى مع هذه النقطة. من ناحية سيكون من غير المعقول القول بغير ذلك، نعم، من ناحية متوسط دخل الفرد فالهند اليوم فى مرحلة مماثلة من مراحل التنمية للولايات المتحدة الأمريكية فى عشرينيات القرن التاسع عشر، ولكن هذا لا يعنى أنها يجب أن تعيد استحداث العبودية، وأن تلغى المسئولية المحدودة المعمَّمة، وأن تلغى البنك المركزى، وأن تلغى ضريبة الدخل، وأن تلغى قانون المنافسة، إلخ.. بالفعل فى نواحى عدة، جسَّد الارتفاع فى مستوى المواصفات العالمية للمؤسسات أمراً جيداً للدول النامية، أو على الأقل للمتجهة للإصلاح منها. على غير نظرائها فى الدول المتقدمة اليوم فى الأيام الخوالى، لا يحتاج الإصلاحيون فى الدول النامية اليوم إلى أن يدخلوا فى صراع شديد حول آراء مثل استحداث حق تصويت النساء وضريبة الدخل ووضع حدود لعدد ساعات العمل ومؤسسات الخدمة الاجتماعية أو إنها ـ كما كان يقال ـ سوف تؤدى إلى نهاية الحضارة كما نعرفها. إنهم لا يحتاجون إلى إعادة اختراع مؤسسات معينة مثل

البنكية المركزية والمسئولية المحدودة، والتى كانت صعبة الاستيعاب فى الأيام الخوالى للدول المتقدمة اليوم.

لذلك يجب على الدول النامية أن تستغل إلى أقصى درجة هذه الميزات لكونها متأخرة، وأن تحاول تحقيق أعلى درجة ممكنة من التنمية المؤسسية، بل أكثر من ذلك، كما أشرت سابقًا فى هذا الفصل (القسم ٤ ـ ٢) فإن المستويات الأعلى من التنمية المؤسسية يمكن أن تكون هى السبب فى استطاعة الدول النامية اليوم، عندما كان مسموحًا لها بتطبيق «سياسات سيئة» خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرن، أن تحظى بمعدلات نمو أعلى بكثير مما استطاعت الدول المتقدمة اليوم تحقيقه عندما كانت فى مراحل مماثلة من مراحل التنمية.

ولكن ما يقلقنى هو الاعتقاد أن المؤسسات هى مسألة اختيار، أو أنه لذلك يجب على جميع الدول أن تحاول الوصول إلى «المستوى العالمى الأدنى» (الذى هو مربوط على مستوى عالٍ) على الفور أو خلال فترة انتقالية قصيرة جدًا. بينما نقبل أن الدول المتأخرة لا تحتاج إلى قضاء وقت طويل مثل الذى استغرقته الدول الرائدة فى إنشاء وتطوير مؤسسات جديدة، فإننا يجب ألا ننسى أن الأمر قد استغرق عقودًا، وفى بعض الأحيان أجيالاً، لإنشاء مؤسسات معينة، من بعد الوقت الذى تم فيه إدراك الحاجة إليها. لقد استغرق الأمر من الدول المتقدمة اليوم عدة عقود لجعل تلك المؤسسات تعمل بشكل سليم بتحسين الإدارة، وسد الثغرات العديدة وتمكين التطبيق. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أنه، بالمقارنة مع الدول المتقدمة اليوم فى الأيام الخوالى، تتمتع الدول النامية اليوم بالفعل بمستويات عالية من التبلور والتطور المؤسسى، لذا أثبتت المؤسسات خلال الستينيات والسبعينيات قدرتها على الحفاظ على استمرارية معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. بأخذ ذلك فى الاعتبار، فإنه من غير المنطقى مطالبة هذه الدول برفع مستوى مؤسساتها بدرجة هائلة خلال وقت قصير.

٤ ـ ٥ خلاصات ختامية

لماذا لا تقوم المؤسسات الدولية لسياسات التنمية (IDPE)، والدول المتقدمة

اليوم التى تتحكم فيها، بالتوصية بالسياسات التى كانت تُطبَّق خلال القرون القليلة الماضية من قِبل غالبية الدول التى تقدمّت بنجاح؟ لماذا تحاول فرض «ممارسات فضلى» معينة على الدول النامية اليوم بينما لم تكن الدول المتقدمة اليوم تستخدم هذه الممارسات فى المراحل المماثلة من التنمية؟

لماذا إذاً تجهل الدول المتقدمة إلى هذه الدرجة تاريخ تقدمها هى؟ هل هذا بسبب الميل الطبيعى للبشر إلى تفسير التاريخ من المنظور الفكرى الحالى والأجندة السياسية، والتى كثيراً ما يمكن أن تمنع روية المنظور التاريخى؟ أم هل هذا لأن الدول، وكما حدث كثيراً، لديها مصالح راسخة فى فرض سياسات ومؤسسات لم تستخدمها هى نفسها خلال مسيرة تقدمها ولكنها مفيدة لها بمجرد أن تصل إلى الريادة التكنولوجية؟ باختصار، هل تحاول الدول المتقدمة أن «تركل السلم بعيداً» بإصرارها على تبنى الدول النامية لسياسات ومؤسسات لم تكن هى التى استخدمتها هذه الدول لكى تتقدم؟

يقترح هذا الكتاب أن هذا «الركل للسلم» يمكن أن يحدث بنية حسنة (إذا كان مبنيّا على معلومات خاطئة)، يمكن لبعض واضعى السياسات فى الدول المتقدمة اليوم أن يكونوا لا يعلمون: يتصورون أن دولهم نفسها قد تقدمت من خلال التجارة الحرة، وسياسات عدم التدخل (Laissez Faire)، وأنهم يريدون للدول النامية أن تستفيد من هذه السياسات نفسها. ولكن هذا لا يجعلها أقل ضرراً للدول النامية، بل ربما يكون ذلك أكثر خطورة من«ركل السلم» بناء على المصالح القومية المجرَّدة، حيث إن اعتناق فكر تقوى الذات يمكن أن يكون أكثر عناداً من المصلحة الذاتية.

أيّا ما تكون النية وراء «ركل السلم»، تبقى الحقيقة هى أن هذه السياسات والمؤسسات المفتَرَض أنها «جيدة» لم تكن قادرة على إحداث ديناميكية النمو الموعود فى الدول النامية خلال العقدين الأخيرين، والذين تم الدفع خلالهما بقوة بهذه السياسات والمؤسسات من قِبَل مؤسسات (IDPE). بالفعل لقد انهار النمو فى كثير من الدول النامية.

إذاً فما الذى ينبغى عمله؟ بينما يخرج وضع أجندة مُفصَّلة للخطوات العملية عن نطاق هذا الكتاب، إلا أنه يمكن الإشارة إلى النقاط التالية.

بدايةً، يجب الإعلام بهذه الحقائق التاريخية عن التجارب التنموية للدول المتقدمة اليوم على نطاقٍ واسع. لا يقتصر هذا على «التعرُّف على التاريخ الحقيقى» ولكن أيضًا السماح للدول النامية باتخاذ قرارات على بيّنة بالنسبة للسياسات والمؤسسات المناسبة لها. لا بد من أن يكون هناك المزيد من الجهد الفكرى نحو فهم أفضل لدور السياسات والمؤسسات ـ خاصة الأخيرة ـ فى التنمية الاقتصادية، وذلك بالتخلص من الأوهام التاريخية والنظريات المفرِطة التجريدية والتى تَعمِى كثيراً من واضعى النظريات وواضعى السياسات.

لكى أكون أكثر تحديداً، بالنسبة للسياسات، يجب أن يتم على الأقل السماح بـ«السياسات السيئة» التى استخدمتها غالبية الدول المتقدمة اليوم بفعّالية شديدة عندما كانت هى نفسها نامية، إن لم يكن تشجيعها أيضًا، من قِبَل الدول. بينما من الحقيقى أن السياسات الصناعية والتجارية والتكنولوجية الفعّالة يمكن أن تتحول إلى شبكة من تعطيل العمل (البيروقراطية بالمفهوم الشائع) ومن الفساد، فإن هذا لا يعنى أن هذه السياسات يجب ألا تستخدم على الإطلاق. بعد كل شىء، نحن لا نتوقف عن التحليق بالطائرات فقط لأن هناك فرصة حدوث حادثة أو تحطم للطائرة، أو نتخلى عن برامج التطعيم لأن بعض الأطفال يمكن أن يتوفوا نتيجة لحساسيتهم من اللقاح.

الخلاصة النهائية هى أننا نحتاج إلى طريقة تعامل مع صنع القرار الدولى فيما يخص التنمية، مختلفة تمامًا عما تطالب به الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية لسياسات التنمية (IDPE).

فيما يخص السياسات، أود أولاً أن أدعو إلى تغيير جذرى للشروط التى بفرضها صندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى (WB) للمساعدات المالية والمربوطة بظروف سياسية معينة. يجب أن تكون هذه الشروط على أساس إدراك أن كثيراً من السياسات التى تُعتَبَر «سيئة» ليست فى الحقيقة كذلك، وأنه يجب ألا يكون

هناك سياسة «ممارسة فُضلَى» مُعيَّنة يجب على الجميع الالتزام بها. ثانيًا: يجب إعادة كتابة قواعد منظمة التجارة العالمية وكذلك الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف بحيث يتم السماح بتفعيل أكبر لأدوات تنمية الصناعات الوليدة (مثل التعريفة الجمركية والدعم).

يجب تشجيع التحسينات المؤسسية، خاصة مع الإمكانية التنموية الهائلة عند الجمع بين سياسات ومؤسسات جيدة (حقًا). ولكن لا يجب ألا يفهم أن ذلك هو نفس الشيء مثل فرض مجموعة معينة من المؤسسات الأنجلوأمريكية المعاصرة على كل الدول. كما أن هناك حاجة أيضًا إلى محاولات أكثر جدية، سواء على المستويين الأكاديمى أو العملى للبحث فى أى مؤسسات هى ضرورية أو مفيدة لأى نوعية من الدول، مع الأخذ فى الاعتبار مراحلها المختلفة التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحتى الظروف الثقافية. يجب العناية بصفة خاصة بعدم مطالبة الدول النامية بزيادة سريعة بشكل مُفرِط لمستويات مؤسساتها، خاصة أنها لديها بالفعل مؤسسات متبلورة ومتقدمة إلى حد كبير بالمقارنة مع الدول المتقدمة اليوم عندما كانت فى أطوار مماثلة فى التنمية، وبالأخذ فى الاعتبار أن إنشاء واستمرارية هذه المؤسسات مكلف جدًا.

سوف يؤدى السماح للدول النامية بتبنى سياسات ومؤسسات أكثر تناسبًا مع أطوار تنميتها، وإلى الظروف الأخرى التى تَمُر بها إلى تمكينها من النمو بمعدل أسرع، كما كان الحال بالفعل فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. لن تقتصر فائدة ذلك على الدول النامية فحسب، بل سوف تستفيد الدول المتقدمة كذلك على المدى الطويل؛ حيث أن ذلك سوف يزيد فرص التجارة والاستثمار المتوافرة.[١٧] إن عدم قدرة الدول المتقدمة على رؤية ذلك هو فاجعة هذا العصر. كما يقول المثل الصينى المأثور، ربما يكونون «يخسرون مكاسب أكبر وأطول عمرًا؛ بلهثهم وراء مكاسب أصغر وأقصر عمرًا». لقد حان الوقت لإعادة التفكير فى أية سياسات وأية مؤسسات سوف تساعد الدول النامية اليوم على التقدم أسرع؛ وسوف يعود هذا بفوائد أكبر على الدول المتقدمة أيضًا.